



مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

دعاوى النساء بين العدالة الناجزة والعدالة الجنائية

رؤية نسوية
لتطورات منظومة
التقاضي
من واقع تجارب
مكاتب المساندة
القانونية
بمؤسسة المرأة
الجديدة

ورقة بحثية
يونيو 2025



دعوى النساء بين العدالة الناجزة والعدالة الجندرية

رؤية نسوية لتطورات منظومة التقاضي من واقع تجارب مكاتب المساندة القانونية

مؤسسة المرأة الجديدة

يونيو 2025

المرأة الجديدة، مؤسسة نسوية دفاعية تدعم حقوق النساء في مصر، من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم خدمات المساندة. بدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غير رسمية، ثم سجلت كمؤسسة منذ 2002. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.



تأتي هذه الورقة ضمن جهود ولقاءات تشاركية لشبكة مراكز تقديم خدمات الدعم والمساندة للناجيات من العنف، بدعوى لتشكيلها من قبل مكاتب مساندة الناجيات من العنف بمؤسسة المرأة الجديدة ضمن مشروع "الحماية التشريعية لمواجهة العنف ضد النساء" بدعم من هيئة دياكونيا

إعداد: هالة دومة

شارك في إعداد ومراجعة التقرير:

منار عبد العزيز

شيماء طنطاوي

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة - بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.en>



الفهرس:

1. مقدمة
2. المنهجية
3. خلفية عن شبكة مراكز تقديم خدمات الدعم والمساندة للناجيات من العنف
4. تقييم لمؤشرات استراتيجية العدالة الناجزة
 - الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته
 - المحور الأول: تطوير البنية التحتية العدلية
 - المحور الثاني: رقمنة خدمات العدالة:
 - الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة
 - المحور الأول: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة
 - المحور الثاني: تمكين النساء
5. مفهوم العدالة الناجزة في ضوء رؤية استراتيجية وزارة العدل
6. خاتمة توصيات لتحسين منظومة العدالة الناجزة للنساء



مقدمة

في نهايات ديسمبر 2019 ومطلع 2020 وبالتحديد مع التعطل الاضطراري للعمل بالمحاكم في كافة أنحاء الجمهورية إثر جائحة كورونا أصدرت وزارة العدل، من خلال المستشار عمر مروان وزير العدل السابق، تصريحات صحفية عن بدء تنفيذ خطة الوزارة نحو تطوير المنظومة القضائية في مصر لمواجهة ببطء إجراءات التقاضي نحو تحقيق "العدالة الناجزة"¹.

تناولت الأخبار تطوير مرفق القضاء على عدة محاور من حيث المقرات وإتاحة عدد من الخدمات والدعاوى إلكترونياً لسهولة وسرعة الوصول إليها، والسعي لرقمنة الخدمات وأرشفة القضايا والتعاملات إلكترونياً، وتزامناً مع الجائحة بدأ توجه إجراء جلسات المحاكمة في تجديد المحبوسين احتياطياً في قضايا جنائية عبر الإنترنت وحضور المتهمين من داخل السجون المركزية واستمر هذا النهج بصورة كبيرة حتى بعد تجاوز الجائحة بدعوى أن ذلك ساهم في توفير الجهد والتكاليف. بنهاية عام 2021 أصدرت وزارة العدل تقريراً عن أبرز إنجازاتها للفترة من ديسمبر 2019 وحتى ديسمبر 2020²، وكان أول هذه الإنجازات وأبرزها هو تحقيق العدالة الناجزة، وفصل تقرير الوزارة الإنجازات في هذا السياق على عدة محاور من بينها تعزيز كفاءة وقدرات أعضاء الهيئات القضائية، تعزيز القضاء المتخصص، التحول الرقمي والتقاضي الإلكتروني، وأخيراً رفع كفاءة أبنية المحاكم.

كما أصدرت وزارة العدل في مطلع عام 2024 تقريرها السنوي عن عام 2023 وأتاحته على موقعها الرسمي³، والذي تناول إنجازات الوزارة في ضوء أهداف رؤية مصر 2030 والأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، واعتمد ذلك التقرير على بعض المؤشرات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية

¹ تعرف على استراتيجية تطوير القضاء التي سلمها نادى القضاة لوزير العدل - اليوم السابع. (December 31, 2019). <https://t.ly/tO5qP>. اليوم السابع.

² إنجازات وزارة العدل في عامي 2020 - 2021. (2020). <https://moj.gov.eg/ar/News/Pages/220202/07.aspx>. Moj.gov.eg.
³ التقرير السنوي لوزارة العدل لعام 2023 ويتضمن موجزاً لأهم الإنجازات التي تحققت في مختلف قطاعات وإدارات الوزارة والمحاكم والجهات المعاونة. (2023). <https://moj.gov.eg/ar/News/Pages/2024/03024.aspx>. Moj.gov.eg.



المستدامة خاصة الهدفين الأول والثاني الخاصين بالارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، والعدالة الاجتماعية والمساواة.

كما تداولت صحف رسمية الاحتفاء بنجاح تحقيق "العدالة الناجزة"⁴، حيث شاركت وزارة العدل مع الصحف أنه تم الانتهاء من كافة دعاوى الأسرة من قبل عام 2021، وإنجاز القضايا في الدعاوى الجنائية تجاوز الـ 95% من إجمالي 26 مليون دعوى مقيدة من عام 2020 حتى 2022، كما تم تنقية القوانين من 17034 إلى 682 قانون فقط، بيد أن هذه البيانات مبهمة ولا يمكن تتبعها لفهم ومقارنة واقع الأمور بدقة وفقًا للبيانات الرسمية من الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لم تتح للنشر في الصحافة على غرار غيرها من الاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أو استراتيجية مكافحة العنف ضد النساء وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية المتخصصة التي تمت إتاحتها للتداول بأكملها. فضلًا عن أن كل ما تداول عن استراتيجية العدالة الناجزة من أخبار وتصريحات صحفية، لم تطرح وزارة العدل تعريفًا واضحًا بالمقصود بالعدالة الناجزة يمكن الاستناد إليه في تحليل مدى تطبيقه الفعلي من عدمه.

تتناول هذه الورقة بشكل تحليلي مدى فاعلية الاستراتيجية الوطنية لتحقيق العدالة الناجزة، مع التركيز على تأثيرها على قضايا النساء. حيث أن العدالة ليست مجرد أرقام أو إحصائيات تُعرض على الورق، بل هي عملية مستمرة ومعقدة تتطلب مجموعة من الخطوات والإجراءات المتكاملة، وتتكون من سياسات وقوانين مبنية على أسس مترابطة تؤثر على بعضها. والعدالة الناجزة تعني

⁴ وزارة العدل تتغلب على تحديات بطء التقاضي خلال عام 2024.. تفعيل التحول الرقمي في دورة العمل القضائي للقضاء على البيروقراطية والفساد.. تنقية القوانين في مصر من 17034 إلى 682 قانونًا - اليوم السابع. (January 1, 2024). اليوم السابع. <https://t.ly/BPUje>



أن النظام القانوني والاجتماعي يعمل بشكل فعال ومتوازن، بما يحقق الإنصاف والمساواة لجميع الأفراد، بما في ذلك النساء. وبالنظر إلى هذا المفهوم وتحديدًا في ضوء قضايا النساء، فإنها لا تقتصر فقط على إقرار أو تنقية القوانين أو اتخاذ عدد من القرارات بصورة منفصلة عن السياق العام، بل تتطلب منظورًا أوسع يتضمن الإرادة والرؤية السياسية وانعكاسها على مراجعة شاملة للسياسات العامة. كما أن العدالة تتطلب تحسين الخدمات المقدمة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبناء البنية التحتية التي تضمن وصول النساء إلى العدالة بشكل فعال. وبالتالي، فإنه من الضروري تبني رؤية شاملة للعدالة تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء الخاصة في مختلف المجالات، وتشمل تواجد النساء أثناء تنفيذها، كما تضمن تطبيق سياسات وقوانين تساهم في تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، بما يتناسب مع التحديات التي يواجهونها.



المنهجية

تتناول هذا الورقة تحليل مدى فاعلية الاستراتيجية الوطنية لتحقيق العدالة الناجزة، مع التركيز على تأثيرها على قضايا النساء. تعتمد المنهجية على تحليل متعدد المستويات يستند إلى مجموعة من المصادر والخطوات العملية، وذلك كما يلي:

- تحليل بيانات تقرير وزارة العدل لعام 2023: تم الاعتماد على التقرير كمرجع رئيسي لتحديد محاور الاستراتيجية، في ضوء ما يطرحه من بيانات حول الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الناجزة، مع ربطها بتأثيرها على النساء.
- التجارب العملية في الدعم القانوني للنساء: تم توثيق تجارب مباشرة من خلال العمل مع محامين ومحاميات من مكاتب المساندة التابعة لمؤسسة المرأة الجديدة. يشمل ذلك تحليل طبيعة القضايا التي تم تناولها، التحديات التي واجهت فريق الدعم، ومدى توافق الاستراتيجية مع احتياجات النساء على الأرض.
- المجموعات البؤرية: قام الفريق البحثي بتنظيم لقاءات مع أعضاء شبكة مراكز تقديم خدمات الدعم والمساندة للناجيات من العنف. شملت هذه المجموعات نقاشات معمقة حول تطبيق الاستراتيجية في الواقع العملي، التحديات التي تواجهها، واقتراحات لتطويرها بما يخدم قضايا النساء بشكل أفضل.
- تحليل المحاور الرئيسية المتصلة بقضايا النساء: تركز الدراسة على مجالي التقاضي الجنائي وقضايا الأحوال الشخصية، باعتبارهما الأكثر صلة بمسألة العنف ضد النساء. وتم تحليل كيف تعاطت الاستراتيجية مع هذه القضايا ومدى تحقيقها لنتائج ملموسة.



يعتمد هذا النهج التحليلي على الجمع بين البيانات الرسمية والتجارب الميدانية والآراء المستخلصة من النقاشات الجماعية، مما يسمح بتقديم رؤية شاملة لتأثير الاستراتيجية الوطنية على قضايا النساء.

تتناول هذه الورقة مفهومي العدالة الناجزة والعدالة الجندرية في السياق القانوني والعدالة التعويضية كمفاهيم رئيسية تعتمد عليها الورقة في التحليل، وتطرح المنهجية سلفاً تعريفات هذه المفاهيم في ضوء الأدبيات النسوية القانونية في تبني هذه المفاهيم كأداة للتحليل.

العدالة الناجزة:

العدالة الناجزة هي مفهوم يرتبط بتوفير نظام عدالة سريع وفعال، لكن هذا المفهوم في ذاته بما يحمله مفهوم العدالة التقليدية قد تساهم في إقصاء النساء بسبب كونها محايدة وعمياء ظاهرياً لكنها متحيزة ضمنيًا⁵. وبالتالي، فإن هذا المفهوم من الضروري أن يراعي الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر هشاشة وعلى قائمتها النساء، ويضمن تحقيق حقوقهنّ بشكل عادل وشامل، أخذه في الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على قدرة النساء على الوصول للعدالة والانتصاف. وبالتالي، تواجه بالضرورة الأنظمة والبنى الأبوية التي تنتج وترسخ الظلم والتمييز والعنف، من أجل تعزيز العدالة الجندرية في المجتمع.

وفي ضوء ذلك التعريف فإن العدالة الناجزة تركز على المحاور الآتية:

1. إزالة العوائق الهيكلية: ضمان وصول النساء إلى العدالة دون تمييز أو عراقيل، سواء كانت قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية.

⁵ Smart, C. (1989). *Feminism and the Power of Law*. Routledge.



2. الاستجابة لحاجات النساء: مراعاة الأبعاد النفسية والاجتماعية لقضاياهنّ، وتوفير بيئة قانونية آمنة تحترم خصوصياتهنّ وكرامتهنّ.

3. التركيز على الإنصاف والعدالة بدلاً من المساواة الشكلية: ضمان تحقيق عدالة تُعالج التفاوت، والتمييز الذي تواجهه النساء في حياتهنّ بشكل يومي.

4. الرقمنة وإصلاح النظام القضائي: الاستفادة من التكنولوجيا لضمان تسهيل الوصول إلى العدالة، وتقديم خدمات قانونية أسرع وأكثر شفافية، بما يخدم قضايا النساء بشكل خاص.

5. تعزيز المشاركة النسوية: إشراك النساء في عمليات صنع القرار في النظم التشريعية والتنفيذية والقضائية، لضمان أن تكون السياسات والإجراءات تعكس احتياجاتهنّ الحقيقية.

العدالة الجندرية في السياق القانوني:

تتجاوز العدالة الجندرية، كمبدأ قانوني، السعي لتحقيق المساواة وإزالة كافة أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي بصورتها الكلاسيكية، حيث تسعى إلى تفكيك التمييز البنيوي الذي يرسخ إقصاء النساء أو تهميش تجاربهن، وذلك عبر الاعتراف بالفروقات البنيوية الناتجة عن النوع، كذلك التوزيع غير العادل للموارد وتفاوت موازين القوى والسلطة داخل المجتمع⁶. كما يتقاطع هذا المفهوم مع العدالة الاجتماعية من خلال منظور التقاطعية الذي يبرز كيف تتفاعل عوامل مثل الطبقة الاجتماعية، والإعاقة، والموقع الجغرافي، والديانة، وغيرها من عوامل مع النوع الاجتماعي لتنتج أشكالاً متعددة من التهميش، فتتجاوز الرؤية الجماعية النمطية للنساء ككتلة

⁶ Fredman, S. (2011). *Discrimination Law* (2nd ed.). Oxford University Press.



واحدة⁷، وهو ما يستدعي إعادة تصميم المنظومة القانونية بأكملها ليكون شديد الحساسية والوعي لهذه التدخلات بما يحقق استجابة لاحتياجات النساء وتجاربهن المختلفة.

العدالة التعويضية:

هو مسار بديل عن الرؤية التقليدية لتحقيق العدالة التي يكمن جوهرها في تطبيق العقوبة، حيث تتمحور مفهوم العدالة التعويضية حول إصلاح الضرر ماديًا ومعنويًا وتحقيق التعافي والمساءلة، وذلك من خلال آليات تشاركية تُركز على احتياجات ورغبات الناجيات، ومساءلة الجناة، وإعادة بناء الروابط المجتمعية⁸. كذلك، تطرح ضرورة الأخذ في الاعتبار محاور مثل موازين القوى والسلطة غير المتكافئة، والهياكل المؤسسية والمجتمعية التي ترسخ التمييز وتعيد إنتاج العنف، حيث لا تنجح فقط بمجرد تحقيق تسوية أو تعويض، بل تُفهم كمقاربة تسعى إلى تفكيك جذور العنف والتمييز، والتأكيد على أصوات وحقوق النساء والناجيات بدلًا من استمرارهن في مواقع التهميش، وضمان ألا تكون مسارات العدالة التعويضية هي مدخل للهروب والإفلات من العقاب أو تقويض مطالب المحاسبة أو للضغط على النساء من أجل المصالحة على حساب حقوقهن⁹. يرتبط مفهوم العدالة التعويضية في التجارب النسوية بأنه مسار ومدخل بديل للتعامل تحديدًا مع قضايا العنف الجنسي والعنف الأسري، خاصة في حالات أن نظام القانوني غير منصف للناجيات.

⁷ Crenshaw, K. (1991). Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence against Women of Color, Stanford Law Review, 43(6).

⁸ Zehr, H. (2002). *The Little Book of Restorative Justice*. Good Books.

⁹ Daly, K. (2006). *The Limits of Restorative Justice*. In Dennis Sullivan and Larry Tift (Eds.), *Handbook of Restorative Justice*, Routledge.



شبكة مراكز تقديم خدمات الدعم والمساندة للناجيات من العنف:

هي شبكة أهلية مكونة من مجموعة من المنظمات والمبادرات التي تقدم أشكالًا متعددة من خدمات الدعم للناجيات من العنف (قانونية، نفسية، اجتماعية، تقنية، وغيرها)، كما تهتم بتقديم إنتاج معرفي حول حالة تقديم خدمات الدعم والمساندة، وتسعى إلى تقديم رؤى نسوية حول المنظومة التشريعية والقضائية ذات الصلة بقضايا العنف ضد النساء في مصر.

تسعى الشبكة إلى تقديم نموذج شامل ومستدام لدعم الناجيات من العنف، يستند إلى العدالة الجنسانية ويعمل على تفكيك الأنظمة والهيكل التي تساهم في استمرار العنف والتمييز ضد النساء. تعتمد الشبكة على مقاربة تراعي السياقات المتعددة للناجيات، بما يشمل احتياجاتهن الفردية وظروفهن الاجتماعية، مع الالتزام بالعمل نحو تحقيق تغيير جذري في منظومة العدالة ودعم الناجيات بطرق تحترم حقوقهن وكرامتهن.

أهداف شبكة مراكز تقديم خدمات الدعم والمساندة للناجيات من العنف:

1. تقديم الدعم متعدد الأشكال:

- الدعم القانوني: توفير المساعدة القانونية للناجيات من العنف، بما يشمل الاستشارات القانونية، تمثيلهن أمام القضاء، ومتابعة قضاياهن.
- الدعم النفسي والاجتماعي: تقديم جلسات دعم نفسي واجتماعي تهدف إلى مساعدة الناجيات على التعافي من آثار العنف.
- الدعم التقني: المساهمة في بناء قدرات الناجيات وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لحمايتهن.



2. إنتاج المعرفة وبناء الرؤية النسوية:

- تهدف شبكة مراكز الدعم والمساندة إلى العمل على إنتاج دراسات وأبحاث تتعلق بحالة خدمات الدعم المقدمة للناجيات، ورصد التحديات والثغرات في المنظومة الحالية.
- تقديم تحليلات ورؤى نقدية حول التشريعات والسياسات المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء، مع اقتراح بدائل تراعي المنظور النسوي.

3. المناصرة والإصلاح التشريعي:

- السعي لطرح توصيات من أجل تحسين وتطوير المنظومة التشريعية والقضائية المتعلقة بالعنف ضد النساء.
- كما نسعى لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول حقوق النساء وضمان حمايتهن من كافة أشكال العنف.

4. تعزيز التعاون والتشبيك:

- نسعى من خلال التشبيك والشراكات إلى توحيد جهود المنظمات والمبادرات المختلفة لتقديم خدمات متكاملة وشاملة للناجيات.
- كما نسعى لتبادل الخبرات وبناء تحالفات قوية لضمان استدامة الخدمات المقدمة وتحقيق أثر أكبر على المستوى الوطني.



لقاءات الشبكة:

عقدت مكاتب المساندة القانونية بمؤسسة المرأة الجديدة لقائين مركزيين في إطار لقاءات شبكة مراكز مساندة النساء، التي أطلقتها مؤسسة المرأة الجديدة هذا العام، وجمعت هذه اللقاءات عدداً من المحامين/ات العاملين\ات بالمجال القانوني بشكل عام، والعاملين/ات بقضايا العنف ضد النساء والأحوال الشخصية بشكل خاص، لا سيما المنتمين\ات لمؤسسات ومبادرات تقدم الخدمات القانونية للنساء المعنفات، بمشاركة فريق محامين/ات مكاتب المساندة، وذلك لتقييم مدى فاعلية استراتيجية العدالة الناجزة، وانعكاساتها المباشرة على قضايا النساء في مصر، لا سيما تلك المتصلة مباشرة بكونهن معنفات.

كان اللقاء الأول بعنوان "دعاوى النساء القضائية في ظل استراتيجية العدالة الناجزة" وبدأ بطرح الإشكاليات التي تواجه المحامين\ات مع مرفق القضاء في ظل استراتيجية وزارة العدل نحو تحقيق العدالة الناجزة، وبالسؤال حول ما هو المفهوم الحقيقي للعدالة الناجزة، هل كانت استراتيجية ساهمت في تحقيق تطوير داخل المنظومة القضائية، وتسهيل تقديم الخدمات، أم عائق يواجه المحامين\ات.. شارك عدد من الحاضرين\ات تجاربهم\ن مع رقمنة مرفق العدالة ومشاكل المنصة الرقمية، ومراحل سير الدعاوى القضائية الخاصة بهم في ظل هذه الاستراتيجية، والوقوف تحديداً على أوضاع دعاوى النساء القضائية في ظل هذه الاستراتيجية. وتقسم الحاضرين\ات إلى مجموعات العمل حسب القضايا إلى ثلاث مجموعات: قضايا الأحوال الشخصية، الجرائم الإلكترونية، والعنف الجسدي والجنسي، بهدف الوقوف على أبرز التحديات التي طرحتها هذه الاستراتيجية وتقديم مقترحات بدائل لتلافي ببطء إجراءات التقاضي مع ضمانات المحاكمة العادلة وضمان سير ونفاذ الأحكام القضائية وخاصة في دعاوى النساء.



وكان اللقاء الثاني تحت عنوان "معوقات التقاضي في ظل استراتيجية العدالة الناجزة"، وطرحت عدة أسئلة عن تعريف العدالة الناجزة ومفهومها وفقاً لرؤية وزارة العدل، ودورها في قضايا العنف ضد النساء، وتقييم مدى فعالية العدالة الناجزة في مواجهة معوقات التقاضي في قضايا النساء. أكد عدد من الحاضرين.ات على انحصارها في الرقمنة رغم عدم فعاليتها ورغم كثرة المعوقات، وشارك الجميع كمحامين.ات النقاش بتجاربهم.ن العملية مع العدالة الناجزة، وُبعد التكلفة الاقتصادية الذي تواجهه النساء في ظل هذه الاستراتيجية وما تقدمه من خدمات تهدف إلى تيسير منظومة التقاضي. وتمت المناقشة حول ما هو التصور الذي ينبغي أن تكون عليه العدالة الناجزة في مصر، وكيف يمكننا دمج العدالة الناجزة في القانون الموحد لمناهضة العنف ضد النساء.

أما اللقاء الثالث كان لعرض المسودة الأولى من هذه الورقة وكانت أبرز محاور اللقاء حول أهم التوصيات النهائية لورش العمل الخاصة بالشبكة، ومدى إمكانية دمج كافة مراحل سير الدعوى والجهات المعنية بها منذ بدايتها في استراتيجية العدالة الناجزة، أي منذ اللحظة الأولى لتحريك الدعوى الجنائية على سبيل المثال أمام قسم الشرطة مروراً بالنيابة العامة ومرحلة التحقيق في الدعوى والتي كثيراً ما تكون نتيجتها حفظ المحاضر قبل وصولها للمحكمة أو استغراق مدد زمنية طويلة جداً في مرحلة التحقيق والتي تكون مليئة أيضاً بالتعقيدات الإجرائية التي تؤدي لإحجام الكثير من النساء عن استكمال السير في الدعوى، ونهاية بتنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى في وقت محدد، وليس فقط قياس المدى الزمني الذي تستغرقه الدعوى أمام المحاكم. فضلاً عن الاهتمام بحساب التكلفة الاقتصادية التي تضاعفت بسبب تكاليف الرقمنة التي تم إلقائها على عاتق المتقاضين/ات والتي بالطبع انعكست بالسوء بشكل أكبر على النساء كونهن الفئة الأصعب



وصولاً للموارد الاقتصادية لا سيما في سياق كونهن معنفات. وانتهت لقاءات الشبكة في هذا السياق بعدة توصيات تهدف إلى تقديم تعريف واضح وخصائص تتبناها المؤسسة فيما يخص العدالة الناجزة.

تقييم لمؤشرات استراتيجية العدالة الناجزة

في ضوء تجربة مكاتب مساندة النساء التابع لمؤسسة المرأة الجديدة في تقديم استشارات وخدمات الدعم القانوني، يتضح أنه ما زالت النساء تطلبن الدعم القانوني والسير في إجراءات الدعاوى، مما يعني أن قطاع واسع من النساء ما زالن متمسكات بمسارات التقاضي ونوافذ العدالة والانتصاف الرسمية. على الرغم من ذلك، فإن النساء تلجأ لخدمات الدعم القانوني التي تقدمها نوافذ متنوعة من منظمات المجتمع المدني، والتي تمثل منها شريحة واسعة من النساء الغير قادرات مادياً على تحمل هذه التكلفة، هذا بجانب تحديات اجتماعية واقتصادية أخرى كتوابع لاتخاذ مثل هذا القرار بالخصومة المعلنة أمام الهيئات القضائية.



وبالرجوع للمؤشرات التي اعتمدها وزارة العدل في تقريرها لعام 2023 لكل محور من محاور تلك الاستراتيجية في الهدفين المشار إليهما، تتضح النتائج التالية:

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

المحور الأول: تطوير البنية التحتية العدلية:

• تطوير أبنية دور المحاكم:

ذكرت وزارة العدل في تقريرها، أنها عملت على رفع كفاءة أبنية المحاكم وتطويرها وإنشاء مباني جديدة، بعدد من المحافظات، بينما لم تذكر مقياس رفع هذه الكفاءة من عدمها، وما هو معيار تحديد فاعلية هذه التطويرات على مستوى تسهيل إجراءات التقاضي أو ملائمة الأماكن لاستيعاب كافة المتقاضين. وفي ذلك السياق ذكر محامو شبكة مراكز الدعم تجاربهم/ن في أنه على الرغم من أن أبنية المحاكم تبدو ظاهريًا أفضل، لكن مازالت هناك مشاكل تكدر المتقاضين\ات والمحامين\ات في القاعات والأروقة، وعدم التناسب بين عدد مقاعد الانتظار – إن وجدت – وبين العدد الفعلي المتردد على المحكمة بشكل يومي، إلى الحد الذي ذكر معه بعض أعضاء شبكة مراكز الدعم من محامين\ات إلى اضطرابهم/ن إلى استئجار بعض الكراسي من العاملين بالمحاكم. كما أشار أعضاء الشبكة إلى وجود الكثير من أبنية المحاكم غير المستغلة مثل محكمة باب الخلق ومحكمة الجلاء في القاهرة، وغيرها من المباني الفارغة التي في حال تم استغلالها فقد تشكل فارقا في تخفيف هذا التكدر. غير أن أماكن التقاضي كثيرة ومتفرقة، فقد تستلزم الدعوى الواحدة أكثر من زيارة لعدد ثلاثة محاكم، لأن كل إجراء في محكمة مختلفة على الرغم من أنها دعوى واحدة.



وفي حال التركيز على مدى ملائمة تطوير أبنية المحاكم لتلبية احتياجات النساء، خاصة النساء المتضررات من قوانين الأحوال الشخصية والعديد منهن أمهات وتعول أسرهن، والنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري أو العنف بصوره المختلفة، فإنه وبالنظر إلى سبل توفير مسار تقاضي آمن وملائم للنساء وداعم لسبل العدالة والإنصاف، فإنه يتضح غياب المعيار الجندي في تطوير الأبنية، حيث يشير التقرير إلى رفع كفاءة المحاكم، بينما لم يتم تقديم مؤشرات لقياس هذه الكفاءة بما يساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية والنفسية عن النساء، على سبيل المثال، لم يشير التقرير إلى مؤشرات حول توفير مرافق تراعي احتياجات النساء والأطفال، مما يعكس تجاهلاً للبعد الجندي في عمليات التطوير. كذلك، تعاني النساء من التكدس بشكل عام، وبصورة خاصة الأمهات اللاتي يرافقهن أطفالهن، مما يزيد من مشقتهن أثناء متابعة الإجراءات القانونية، ويضيف أعباء إضافية اقتصادية ونفسية وجسدية على النساء اللواتي يواجهن ظروفًا قاسية بطبيعة الحال. هذا بجانب، غياب أماكن مخصصة لاستضافة الأطفال أو إطعامهم، أو سوء استخدامها كمخازن، كذلك نقص دورات المياه المناسبة للنساء، مما يعكس إهمالاً واضحاً لاحتياجات النساء والأمهات.

وفي سياق آخر، فإن مزاعم تطوير البنية التحتية لمرفق القضاء عززت من اللامركزية، حيث تدفع إلى التنقل بين أكثر من محكمة في مواقع جغرافية بعيدة عن بعضها أو على أطراف المدينة وفي ظل عدم توفر شبكة مواصلات النقل العام، وذلك لإتمام إجراءات دعوى واحدة، مما يضاعف من الأعباء على النساء، خاصة اللواتي يواجهن قيوداً اجتماعية أو اقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجد عدد من المحاكم، مثل محكمة باب الخلق ومحكمة الجلاء، الغير مُستغلة، مما يظهر خللاً في إدارة الموارد التي من شأنها معالجة التكدس الحالي إذا تم استغلالها بشكل فعال. ويوضح هذا السياق كيف تجاهلت استراتيجية العدالة الناجزة والموازنة المقررة لها وما صاحبها كذلك من



زيادة الرسوم القضائية، احتياجات المواطنين/ات المختلفة وخاصة الأكثر هشاشة وفقراً وأبرزها النساء التي تحتاج إلى تصميم بنية تحتية قضائية تخدم احتياجاتهن وتزيل العقبات التي تدفعهن إلى عزوفهن عن اللجوء إلى مسارات التقاضي.

• تطوير مكاتب الشهر العقاري والتوثيق:

ذكرت الوزارة في تقريرها رفع كفاءة مقرات الشهر العقاري، والدفع بعدد من السيارات المتنقلة، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق الحجز لعمل التوكيلات عبر الإنترنت "أرغب في عمل توكيل". وأشاد محامو شبكة مراكز الدعم بذلك بالفعل من ناحية الكفاءة والإنجاز، بينما تم الإجماع على أن هذه التطويرات قد كُبدت المواطن/ة مقابلًا ماديًا أعلى لكل الخدمات، وفرضته عليه/ا دون مسارات أخرى بديلة أقل تكلفة يمكن الاختيار بينها، كما أنه لا يتماشى ونسب الأمية الرقمية في المجتمع، والتي تكون النساء أكثر عرضة لها بحكم تحديات وصولهن للموارد الاقتصادية التي تمكنهن من الوصول للإنترنت، مما يعكس أن هذه الاستراتيجية عمياء جندريًا في تخطيطها لتطوير هذه الخدمات والمرافق فلا تراعي الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المواقع الجغرافية وخاصة النساء في المناطق النائية أو الريفية، وبالتبعية يشكل ذلك تمييزًا في تقديم الخدمات وفقًا لقدرة المواطن/ة في الوصول لخدمات الإنترنت من عدمه، وما يتبع ذلك من دفعهن إلى مزيد من التهميش والتمييز مما يؤثر على استفادتهن من هذه الخدمات ويعيق قدرتهن على تحقيق استقلاليتهن القانونية أو متابعة شؤونهن الخاصة.



المحور الثاني: رقمنة خدمات العدالة:

• التقاضي الإلكتروني:

تناولت وزارة العدل تحت هذا المحور عددا من البنود، كان من بينها التقاضي الإلكتروني والإعلان عن بُعد، وعلى الرغم من العيوب المتعلقة بأن التقاضي الإلكتروني ما زال يستلزم من المحامي الحضور لمقر المحكمة بعد مرحلة التسجيل عبر الإنترنت، إلا أنه أيضا لم يُشكل أي تأثير على القضايا المتعلقة بالنساء في شقيها الجنائي والأحوال الشخصية، لأن تلك الميزة اقتصرت فقط على الدعاوى المدنية واقتصرت أيضا على المحامين/ات دون المواطنين/ات.

كما أنه على الرغم من إيجابية هذه الخطوة في تبسيط الإجراءات، إلا أن التقاضي الإلكتروني لا يزال يفرض على المحامين والمحاميات الحضور إلى مقر المحكمة بعد مرحلة التسجيل عبر الإنترنت، مما يقلل من فعاليته كمبادرة لتخفيف العبء الزمني والجغرافي. خاصةً على مقدمي خدمات الدعم القانوني التابعين/ات لمؤسسات المجتمع المدني، العاملين/ات على تقديم خدمات الدعم القانوني للنساء المعنفات. ويُعد إقصاء القضايا ذات التأثير المباشر على النساء حيث اقتصرت مزايا التقاضي الإلكتروني على الدعاوى المدنية، دون أن تشمل القضايا الجنائية أو الأحوال الشخصية، والتي ترتبط بشكل أكبر بقضايا النساء، خاصة الناجيات من العنف أو الأمهات في نزاعات الحضانة والنفقة. يعكس هذا التجاهل عدم مراعاة احتياجات النساء في تصميم خدمات العدالة الرقمية، مما يحرمهنّ من الاستفادة من هذه التطورات، والتي برغم من أهميتها فمن المهم مراعاة أن توفير مثل تلك الخدمات للنساء يستدعي توفير وسائل مساعدة للنساء الأميات تقنيًا للتعامل مع مثل ذلك التطوير الرقمي.



• المكاتب الأمامية وميكنة العمل الإداري:

ذكرت وزارة العدل أن ذلك النظام يُمكن من خلاله تحديد الدور والجلسات والدوائر بطريقة آلية، بالإضافة لتسجيل بيانات القضايا ومسح المستندات إلكترونياً. وأنه خلال عام 2023 تم إنشاء عدد 26 مكتب أمامي جديد ليصبح عدد المكاتب الأمامية على مستوى الجمهورية 195 مكتب أمامي تخدم 348 محكمة ومأمورية.

وفقاً لتجارب المحامين/ات والمتقاضين/ات على حدٍ سواء، فإن هذه المكاتب على قدر ما بها من تطويرات وإمكانيات، إلا أنها أصبحت تشكل كابوساً حقيقياً فيما يتعلق بالتكدس وطول مدة الانتظار، ناهيك عن التعطل المستمر لخدمات الإنترنت وأنظمة التشغيل أو ما يسمى بـ"عطل السيتسم" نظراً لعدم توافر بنية تحتية مناسبة لتحمل هذا الكم من الضغط اليومي، بالإضافة لعدم تدريب معظم الموظفين/ات على استخدام التقنيات الحديثة فضلاً عن قلة العدد، وعدم انتظام صيانة الأجهزة المستخدمة، وبالطبع أصبح المقابل المالي أكثر تكلفة، بل وأدى ذلك إلى فرض رسوم جديدة على خدمات كانت معفاة في الأساس من الرسوم تحت بند "رسوم الميكنة" والتي لا تسدد أيضاً إلا عن طريق بطاقات الدفع الإلكتروني والتي في كثير من الأحيان تكون غير متوفرة لدى المتقاضين/ات في بعض الأماكن، مما يجبرهم/ن على البحث عن بدائل لذلك عن طريق استخدام بطاقة أحد العاملين مقابل نسبة من المبلغ، والذي يزيد العوائق المادية.

وبالنظر لوضع النساء بالتحديد، فإنه مع عدم جاهزية هذه الأماكن لاستقبال هذا العدد الهائل من المتعاملين/ات فإن ذلك يعرضهنّ لمخاطر مثل التحرش الجسدي/الجنسي، أو على الأقل انتهاك المساحات الجسدية الشخصية، بخلاف عدم ملائمة هذه الأماكن لاصطحاب أطفالهنّ، كما أن



الوقت المستغرق كبير جدًا في إجراء واحد مما يتطلب أكثر من زيارة لإتمام كافة الإجراءات وهو أيضًا ما ليس متأكدًا بالنسبة للكثير من النساء التي ليست لديها هذه المساحة نظرًا للضغوط الرعائية أو لقيامها بذلك دون إبلاغ أفراد الأسرة خشية التعرض للعنف مرة أخرى.

• الوثائق المؤمنة:

يعنى بذلك تحول الأوراق الصادرة عن المنظومة أوراق مؤمنة إلكترونيًا بعلامات تمنع تزوير الوثائق الرسمية، وهي ليست اختيارية وإنما يجبر عليها كل من يرغب في الحصول على صورة من المستندات الرسمية، وفي المقابل يتم تحميل المتقاضي تكلفة هذه الأوراق، مع النظر إلى أن سعرها غير معمم بجميع المحاكم وإنما يحددها كل رئيس محكمة في دائرته، غير أنه في بعض الأوقات تنفذ الكميات المقررة لهذه الأوراق ويجب على المتقاضين/ات الانتظار لحين ورود دفعة أخرى، مما انعكس بالتكلفة الباهظة من الوقت والمال لهذه الخدمة دون فائدة حقيقية تعود على المتقاضي/ة في ذلك، وبشكل يزيد من الأعباء المادية على المتقاضيات.

• الأرشفة الإلكترونية:

طبقًا لتقرير الوزارة هو مشروع يهدف لحفظ القضايا المدنية الورقية إلكترونيًا عن طريق المسح الضوئي لكافة المستندات ورفعها على النظام الخاص بالوزارة، وحقيقة الأمر أن المتقاضي/ة يتحمل هذه التكلفة على هيئة زيادة في الرسوم، فضلًا عن عدم استكمال مسح كافة قضايا السنوات السابقة، فإن ذلك قد جعل من الوصول للقضايا القديمة.



وينعكس تأثير ذلك بشكل واضح، على سبيل المثال، في قضايا النفقات والأجور القديمة قبل عام 2020، في حال رغبة الأم/ المتقاضية أو طفلها البالغ في رفع دعوى زيادة نفقة، فإنه عليها أن تصل لصورة من الحكم التي ترغب في زيادته، ويصبح ذلك مستحيلًا في حال عدم وجود على السيستم/الأرشيف الخاص بالنيابة، مما يمنعها من تحريك هذه الدعوى بطلب الزيادة، والذي ينعكس بالطبع بشكل صارخ على وضعها الاقتصادي.

• الخدمات الإلكترونية والذكية المقدمة عبر بوابة مصر الرقمية والموقع الإلكتروني

لوزارة العدل:

ذكر تقرير وزارة العدل توفير عددًا من الخدمات التي تتم عبر الإنترنت عن طريق بوابة مصر الرقمية والموقع الرسمي لوزارة العدل، والتي منها الاستعلام عن بعض أنواع الدعاوى، إلا أنه ما زال لم يُطبق في قضايا الأحوال الشخصية وفي المحاضر المتداولة أمام النيابة العامة، والتي هي أبرز أنماط التقاضي التي تتعرض له النساء سواء كمجني عليهنّ في محاضر العنف، أو كمدعيات في دعاوى الأسرة.

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

المحور الأول: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة:

• معدلات إنجاز المحاكم:

تطرق تقرير الوزارة في هذا المحور إلى إحصائيات وأرقام خاصة بكل نوع محاكم، كان من بينها محاكم الأسرة والتي أشارت فيه إلى أنه قد تم الفصل في كل القضايا المتداولة من عام 2020 وتم تنفيذ 96% من هذه الأحكام، بينما لم تشر الوزارة في هذا التقرير عن منهجية جمع هذه



البيانات خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ وكيفيته وتسهيل إجراءاته. ومن المهم الإشارة إلى الإشكاليات المرتبطة بتنفيذ الأحكام في إطار استراتيجية العدالة الناجزة، حيث يقتصر الأمر على إصدار الأحكام فقط دون ضمان التنفيذ الفعّال لها، فلم يوضح التقرير منهجية جمع هذه البيانات، ولا كيفية تنفيذ الأحكام أو الإجراءات المتبعة لتسهيل تنفيذها، مما يثير تساؤلات حول شفافية وفعالية عملية التنفيذ.

تشير هذه المعطيات إلى التفكير في مدى فعالية استراتيجية العدالة الناجزة في خدمة الفئات الأكثر هشاشة ومنها النساء، خاصةً اللاتي تواجهن تحديات متعددة في الوصول إلى العدالة بسبب ظروفهن الاجتماعية أو الاقتصادية. فعلى الرغم من نسب التنفيذ المرتفعة، إلا أنه بالنظر إلى تحليل بيانات المحاكم والاستراتيجية المفتقرة إلى المؤشرات والشفافية في تداول البيانات، فإنه يتضح معوقات وإشكاليات بشأن عدم الحساسية الجنديرية لهذه الاستراتيجية ومن شأنها ترسيخ التمييز والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على قدرة في الوصول إلى الدعم والحماية أو اللجوء إلى منافذ التقاضي سعيًا إلى تحقيق العدالة والإنصاف.

• الآليات البديلة لتسوية المنازعات:

ذكر تقرير الوزارة عددًا من الآليات المتصلة بعملها على منظومة التقاضي، وذلك تخفيفًا لتكدس المحاكم بالدعاوى وتحقيقًا للعدالة الناجزة. كان من بين هذه الآليات مكاتب تسوية المنازعات الأسرية الموجودة بكل مباني محاكم للأسرة، وأشار التقرير إلى أن 57% من المنازعات التي عُرضت على هذه المكاتب قد انتهت صلحًا دون اللجوء للقضاء، وهو أمر متناقض تمامًا لكافة التجارب العملية التي عرضها محامو/يات شبكة مراكز الدعم، في إشارة إلى أن هذه المكاتب صورية تعمل



فقط كإجراء واجب شكلاً لإقامة الدعوى بموجب القانون، حيث تفتقر هذه المكاتب إلى آليات فعالة وجادة من شأنها ضمان تحقيق العدالة للنساء. ففي كثير من الحالات، تتشكل هذه المكاتب عادة من موظفين سواء رجال أو نساء، محكومين/ات بخلفيات وتصورات اجتماعية وثقافية تتسم بالعادات والتقاليد الأبوية التي من شأنها ترسيخ التمييز ضد النساء وتبني ثقافة التسامح والتبرير لممارسة العنف ضدهن، مما يساهم في تبني مواقف غير داعمة أو منصفة أو متضامنة مع النساء، خاصة في قضايا العنف الأسري أو قضايا النفقة والحضانة. حيث أن الوعي بمفاهيم مثل العنف الأسري ليس شائعاً في المجتمع، كما أن نظرة المجتمع لقضايا تخص النفقة والحضانة تفتقر لرؤيتها في إطار أنها شكل من أشكال العنف الممارس ضد النساء. وبالتالي، فإنه من الناحية النظرية تقدم هذه المكاتب إمكانية للنساء للحصول على تسوية عادلة بعيداً عن الإجراءات القضائية الرسمية التي قد تكون معقدة وطويلة. لكن، في الممارسة العملية، قد تكون هناك تحديات ترتبط بالإجراءات المتخذة داخل هذه المكاتب وحساسيتها تجاه قضايا العنف الواقع على النساء، وكذلك طبيعة أعضاء هذه المكاتب كما ذكرنا سابقاً. مما قد يعكس صورة غير متوازنة أثناء تسوية النزاعات، حيث أن الدور الفعلي لمكاتب تسوية المنازعات في ضمان العدالة للنساء قد يكون مشوباً بعدم تمكين النساء بما يكفي من الأدوات والموارد لحماية حقوقهن. في بعض الحالات، قد يكون القرار المتخذ في هذه المكاتب متحيزاً ضد النساء أو يساهم في إعادة إنتاج القهر والعنف الواقع عليهن، خاصة إذا لم يكن هناك تدريب كافٍ أو وعي بكيفية التعامل مع القضايا المعقدة مثل العنف الواقع على النساء. علاوة على ذلك، هناك تحديات تتعلق بحماية النساء داخل هذه المكاتب، حيث قد لا توفر البيئة الآمنة التي تشجع النساء على التعبير عن مشاكلهن بحرية وبدون وصم أو خوف من العواقب الاجتماعية.



المحور الثاني: تمكين النساء:

أشار التقرير إلى عدد من الإنجازات المتعلقة بالنساء في سياق العدالة، والتي تقوم بها الوزارة على الصعيد التشريعي والإجرائي، بينما لم تذكر عنها أية تفاصيل تتعلق بالتعديلات التشريعية في القوانين التي تطبق على قضايا النساء، أو تيسير إجراءات التقاضي في تلك القضايا.

ورصد أعضاء شبكة مراكز الدعم خلال اللقاءات المنعقدة عددًا من التشريعات التي تم تعديلها بالفعل ولكن انحصرت هذه التعديلات في تغليظ عقوبات بعض الجرائم التي تتعرض لها النساء مثل التحرش وتشويه الأعضاء التناسلية للفتيات، وعلى الرغم من ذلك فليس هناك أي انحسار ملموس لمعدلات هذه الجرائم، بل بالعكس فإن تغليظ العقوبة يضع القاضي الجنائي في مأزق ويكون في الكثير من الأحيان سببًا في الإفلات من العقاب، لأنه أقرب للعدالة تبرئة مجرمًا من توقيع عقوبة قاسية على شخص تشككت في نسبة التهمة إليه. لذا فلا العدالة الجنائية على تغليظ العقوبات فقط، بل يجب أن تشمل أيضًا آليات العدالة التعويضية. هذه الأخيرة تمثل أداة حاسمة في تمكين النساء اللواتي تعرضن للظلم، وتقديم التعويضات المناسبة لهنّ من خلال الاعتراف بالضرر النفسي، الجسدي، الاقتصادي، والاجتماعي الذي وقع عليهنّ. في العديد من الحالات، يُركز النظام القضائي على العقوبات الجنائية فقط دون أن يتوافر اهتمام كافٍ بالعواقب الاجتماعية والنفسية للنساء الناجيات من العنف. العدالة التعويضية تأخذ في اعتبارها تقديم الدعم للنساء في شكل تعويض مادية أو علاج نفسي أو حتى إعادة تأهيل اجتماعي، وبالتالي من شأنها المساهمة في تعويض النساء ومحاولة خلق توازن وتكافؤ في موازين القوى المختلفة. وذكر أعضاء الشبكة أيضًا تأخر التعديلات التي تم الإعلان عنها أكثر من مرة على قانون الأحوال الشخصية وما زالت لم تُقر، وبالطبع



عدم مناقشة مسودة مشروع القانون الموحد لمناهضة العنف ضد النساء على الرغم من وجوده داخل اللجنة التشريعية للبرلمان لدورتين متتاليتين.

ذكر تقرير الوزارة أيضا افتتاح المنطقة المؤمنة المخصصة للمرأة بالإسكندرية، والتي توفر مساحة غرفة آمنة لتمكين الناجية من الحضور للمحكمة بشكل منفصل عن المتهمين أو تأثيرهم عليها، والواقع أنها مازالت تجربة وحيدة في الجمهورية، كما أنها لا توفر أية حماية حقيقية خارج نطاق المحكمة، وفي معظم هذه القضايا تتعرض النساء لأشكال مختلفة من التهديدات والابتزاز والضغط عليهن للتصالح قبل الوصول لمرحلة إحالة القضية للمحكمة من الأساس، خاصة في ظل عدم وجود قانون أو برنامج لحماية الشهود والمبلغين، وبالتالي فإنها تتجاهل تقديم آليات حماية للنساء في مرحلة ما قبل التقاضي.

تناول التقرير أيضًا في هذا المحور إعداد عدد من الدورات التدريبية للموظفين في قضايا تشويه الأعضاء التناسلية للنساء/الفتيات، والعنف الأسري، ولكن الأعداد المذكورة ضئيلة جدًا ولا تُلأم كثافة هذه القضايا في المحاكم، غير أن منهجية هذه التدريبات ومنظورها ومؤشرات فاعليتها غير واضحة، بالإضافة لعدم إدماج المجتمع المدني لا سيما التنظيمات النسوية في صياغة محتوى وتنفيذ هذه التدريبات. في هذا السياق، يمكن أن تكون برامج التدريب للموظفين القضائيين في قضايا العنف الأسري والعنف ضد النساء أكثر فعالية إذا كانت تدمج مفهوم العدالة التعويضية، بالإضافة إلى التشريعات الجديدة التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية التي تواجهها النساء بعد وقوع الجرائم ضدهن. كما أن تسهيل الإجراءات القانونية، بما في ذلك توفير برامج لحماية الشهود والمبلغين، وتوسيع نطاق التجارب مثل المنطقة المؤمنة المخصصة



للمرأة بالإسكندرية، يمكن أن يساعد في خلق بيئة أكثر أمانًا للنساء اللواتي يسعين للحصول على العدالة.

مفهوم العدالة الناجزة في ضوء رؤية استراتيجية وزارة العدل

بسبب عدم وجود تعريف واضح من قبل الوزارة عن مفهوم العدالة الناجزة الذي تتبناه، والذي اكتفت فقط بالتعبير عنه بالإحصائيات والأرقام. وبتطبيق ذلك على ما يستشف من تقرير وزارة العدالة وكافة تصريحاتها الصحفية، نجد أن مفهوم العدالة تحول إلى أرقام وإحصائيات، والسعي وراء الفصل في أكبر عدد ممكن من القضايا، دون الانشغال بطبيعة الأحكام أو مدى تماشيها مع صحيح القانون، أو حتى فاعلية نظام العدالة في خدمة المواطنين بشكل يسير.

عدالة ناجزة لقضايا النساء في ظل الثقافة الأبوية المتحيزة ضد النساء

تحقيق العدالة الناجزة في ظل الثقافة الأبوية المتجذرة في المجتمع المصري أمر مُعقد للغاية، خاصة في ظل الأنظمة التشريعية والتنفيذية التي تظل في كثير من الأحيان تُميز ضد النساء، فغالبًا ما تكون القوانين والسياسات غير ملائمة تمامًا لاحتياجات النساء أو تميل إلى تعزيز الهيمنة الأبوية في مختلف القطاعات، فالجهات التشريعية على سبيل المثال، ما زالت العديد من القوانين قائمة على أساس الثقافة الأبوية، مثل قوانين الأحوال الشخصية التي تُساهم في تعزيز التمييز ضد



النساء في قضايا مثل الطلاق، والميراث، وغيرها من مشكلات قوانين الأحوال الشخصية. وبالرغم من وجود بعض التحسينات القانونية في قوانين مثل تغليظ عقوبات التحرش أو تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات، إلا أنَّ التطبيق الفعلي لتلك القوانين قد يكون محكومًا بالتفسيرات التقليدية التي تُعزز من عدم رؤية النساء كمواطنة تتمتع بجميع حقوق المواطنة. وبالرغم من إصدار قوانين تحمل بادرة أمل في دعم حقوق النساء، فإن السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية المنوط بها تطبيق هذه القوانين قد تكون غير ناجزة أو غير فعّالة، كما تُعاني من التحيزات الثقافية والأبوية في تصرفاتها. هذا يُمكن أن يشمل المحاكم أو الهيئات الشرطية، حيث تتخذ القرارات بناءً على مفاهيم نمطية عن دور النساء في المجتمع، مما يجعل من الصعب تحقيق العدالة للنساء.

تواجه النساء العديد من التحديات في رحلتها للوصول إلى العدالة، بدءًا من المجتمعات المحلية مرورًا بالشرطة، والمستشفيات، والهيئات الحكومية، وجميعها يمكن أن تكون بيئات غير داعمة أو حتى مُعادية للنساء في بعض الأحيان. لذلك، من الصعب تحقيق العدالة الناجزة في بيئة مليئة بالتمييز الاجتماعي.

منظور العدالة الجندرية في تطبيق العدالة الناجزة

في ضوء تناول الورقة لإشكاليات استراتيجية العدالة الناجزة، وما أشارت له مخرجات لقاءات شبكة مراكز الدعم والمساندة التي أكدت على إشكالية غياب تعريف توافقي لماهية العدالة الناجزة خاصة في غياب أي تعريف لها في استراتيجية وزارة العدل، فإنه هناك عدد من المحددات التي من شأنها تقديم رؤية حول مفهوم العدالة الناجزة والتي سبق وطرحت الورقة تصورًا عنه، من حيث الوصول للحق وإنجاز الدعاوى وحسمها بسرعة وبعادلة وإنصاف. وبالتالي، لا ينبغي اختزال



المفهوم في سياق المثل أمام القضاء فقط، إنما هي وحدة متكاملة تبدأ بقدرة المواطن/ة من الوصول إلى حقوقه/ا والتمتع بها في كافة المراحل والمسارات التي تشمل المحاكمة بل وتسبقها. وفي سياق تجارب النساء مع التقاضي بشكل خاص، فإن العدالة تبدأ منذ مرحلة الإبلاغ، وتوفير الحماية اللازمة خاصة في حالات العنف الجنسي والجسدي لا سيما العنف الأسري، مروراً بمرحلة التحقيقات والتي تطول لتصل إلى سنوات في بعض القضايا مثل العنف الرقمي، وتشهد أيضًا إشكاليات أخرى تتعلق بعبء الإثبات الواقع على الشاكيات والذي قد يدفع كثيرًا بحفظ المحاضر، وصولاً إلى مرحلة تداول الدعوى أمام المحكمة، وبالتالي عدم اقتصار الاهتمام بسرعة الفصل في الدعوى أمام المحاكم أو حتى حفظ المحاضر أمام النيابة العامة. بناءً على ذلك، فإن مفهوم العدالة الناجزة في سياق دعاوى النساء، ينبغي أن يتجاوز اختزاله في مجرد سرعة الإجراءات القانونية، بل أن يرتبط بفهم شامل للعدالة يمتد إلى كافة مراحل التقاضي واتخاذ النساء القرار باللجوء إلى مرفق العدالة، وبالتالي ضرورة التأكد من إمكانية النساء من الوصول إلى حقوقها بشكل كامل في هذه المسارات كافة.

العدالة الجندرية هي الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه نظام عدالة ناجز وشامل، بدون تحقيق العدالة الجندرية، تظل النساء عرضة للتمييز والإقصاء في جميع مراحل وصولهن إلى العدالة. وتشمل العدالة الجندرية عدة جوانب ومنها، المساواة في الوصول إلى مرفق العدالة، حيث تملك كافة النساء بخليفاتهن المخلفة نفس الفرص كما الرجال، بما في ذلك الوصول إلى القضاء، والمعاملة المتساوية في المحاكم، وتذليل الآليات والإجراءات القانونية اللازمة لحمايتهن من العنف والتمييز. كذلك، من الضرورة أن يتعامل النظام القضائي مع قضايا العنف ضد النساء بكفاءة ورعاية، وضرورة توفير الدعم النفسي والمادي للناجيات من العنف، وأن تعترف مؤسسات



الدولة المختلفة بضرورة تبني برامج حماية ووقاية تتطلب منها التزامات وتدخلات متنوعة تضمن حماية النساء وتحفيزهن على اللجوء إلى مرفق العدالة. بالإضافة إلى، ضرورة النظر ومراجعة السياسات التشريعية من منظور العدالة الجندرية، حيث ضرورة أن تتماشى التشريعات من معايير حقوق الإنسان الدولية وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء الخاصة، وأن تستوعب أن مناهضة التمييز والعنف الجندري يتطلب تدخلات واسعة، ومنها تشريعات العمل، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والمشاركة السياسية، بحيث تستجيب لواقع النساء خاصة المهمشات منهن. وأخيرًا، ضرورة إدراك أنه لا يمكن تبني مفهوم العدالة الناجزة في استراتيجيات السلطات التنفيذية والتشريعية في ظل ثقافة أبوية تمييزية ضد النساء، إذ يتطلب تحقيق العدالة الفعلية والناجزة توافر العدالة الجندرية المبنية على رؤية شاملة للنساء بتنوعهن وليست أيضًا النساء ككتلة وفئة بظروف واحدة، فتشمل تعديل سياسات الدولة، الأنظمة القانونية، الإجراءات، تغيير السلوكيات المجتمعية، ضمان تكافؤ الفرص للنساء في كافة مناحي وظروف الحياة.

خاتمة

على الرغم من كل تلك الجهود في أكثر من اتجاه التي أوضحتها تقارير وتصريحات وزارة العدل، فإن التجارب العملية الناتجة عن الاحتكاك المباشر وما وثقته الورقة من تجارب فريق محامين ومحاميات مكاتب المساندة وفريق شبكة مراكز دعم النساء، أشارت إلى أنّ تلك الجهود لم تحقق العدالة الناجزة بالشكل المطلوب في ضوء المحددات التي أشارت لها الورقة سلفًا. لا يزال هناك أمد طويل للتقاضي قد يصل إلى سنوات في القضايا الجنائية أمام النيابة العامة، وما زالت الإجراءات مرهقة ومعقدة، مما يزيد من صعوبة وصول النساء إلى حقوقهن. إلى جانب ذلك، فإن التكلفة الاقتصادية للتقاضي تمثل عقبة كبيرة، سواء من حيث الرسوم القانونية أو ما يرتبط بها



من خدمات أخرى خلال مسارات التقاضي المختلفة. كما أن هناك نقصًا في الربط بين أنظمة المرافق المختلفة اللازمة للتعاون مع مرفق القضاء لتحقيق العدالة. وأخيرًا، تُظهر الممارسات الحالية أن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق العدالة اقتصرت على تطوير المحاكم فقط، دون إشراك الجهات الأخرى المعنية بمسارات التقاضي، مثل النيابة العامة، الشرطة، أو المؤسسات الاجتماعية الداعمة للنساء، مما يجعل العدالة الناجزة بعيدة المنال في ظل هذه التحديات.

في ضوء تجارب ولقاءات شبكة مراكز الدعم، توصلنا إلى أن مفهوم العدالة الناجزة يجب أن يمتد ليشمل كل ما يتعلق بالدعوى منذ بدايتها، فخرجت الشبكة بهذه التوصيات:

في إطار قضايا العنف/التقاضي الجنائي:

- تفعيل دور وحدات مكافحة العنف ضد النساء في كافة أقسام الشرطة.
- الربط بين مباحث الانترنت والنيابة العامة لتسهيل الإجراءات.
- وضع تشريع خاص بحماية المبلغين والشهود ووضع برنامج متكامل لهذا الغرض.
- الاهتمام بتسريع وتيسير إجراءات مرحلة التحقيق.
- فتح المناقشة داخل البرلمان عن مسودة القانون الموحد لمناهضة العنف ضد النساء والموجودة داخل اللجنة التشريعية منذ دورتين تشريعتين.

في إطار قضايا الأحوال الشخصية:

- تفعيل دور مكاتب المساعدة القضائية للنساء بالمحاكم لحل النزاعات ودّيًا قبل وصولها للمحكمة، بما يضمن الوصول لحلول ودية مُنصفة وعادلة بين طرفي النزاع قبل الوصول للمحاكم، مما يُشكل فعليًا تحقيقًا لعدالة ناجزة ويخفف العبء على المحاكم.
- فرض النفقات المؤقتة المنصوص عليها قانونًا لحين الفصل في الدعاوى.



- منع المحكوم عليه بأحكام النفقات والأجور من أية إجراءات حكومية في كافة المصالح لحين أداء هذه المبالغ، عن طريق ربط الأنظمة الإلكترونية بنظام وزارة العدل.
- تفعيل الإعلان عن طريق البريد الإلكتروني ورقم الهاتف المعتمد لتوفير إجراءات الإعلانات القضائية المعقدة.

في إطار الإجراءات والسياسات العامة:

- تبني سياسات تراعي النوع الاجتماعي في تصميم المحاكم، تشمل تخصيص أماكن لائقة ومجهزة لاستضافة الأطفال، وتحسين مرافق النساء مثل دورات المياه وغرف الانتظار.
- إشراك النساء في التخطيط، إدماج أصوات النساء، خاصة الناجيات من العنف، في عملية تصميم وتطوير المحاكم لضمان مراعاة احتياجاتهن.
- تخفيف الإجراءات البيروقراطية من خلال تقليل التنقل بين المحاكم، بحيث تتم جميع خطوات الدعوى في موقع واحد.
- استغلال الموارد المتاحة مثل الأبنية غير المستخدمة لتقليل الضغط على المحاكم العاملة.
- توسيع نطاق التقاضي الإلكتروني ليشمل القضايا الجنائية وقضايا الأحوال الشخصية، مع مراعاة حساسية قضايا النساء وأهميتها.
- إتاحة الوصول المباشر للمواطنين/المواطنات إلى خدمات التقاضي الإلكتروني، لضمان تسهيل متابعة النساء لقضاياهن بشكل مستقل.
- إطلاق مبادرات توعوية وتدريبية حول استخدام منصات التقاضي الإلكتروني، مع التركيز على دعم النساء والفئات الأكثر تهميشًا.



- تصميم خدمات رقمية شاملة تراعي الفئات الأكثر هشاشة، بحيث يتم تقديم حلول تقنية تخدم الاحتياجات المختلفة للمواطنين والمواطنات على حد سواء، وتضمن قدرة النساء على الاستفادة منها، والقدرة على استخدامها دون الوقوع تحت وطأة التكلفة الاقتصادية الضاغطة، لضمان تحقيق عدالة منصفة للجميع.
- مراعاة الفجوة الرقمية والجنسانية، توفير خدمات تقليدية موازية للخدمات الإلكترونية لضمان شمول الجميع، مع تنظيم برامج تدريبية لتعليم النساء استخدام التكنولوجيا وتعزيز قدراتهن الرقمية.
- تحسين البنية التحتية اللازمة للخدمات الإلكترونية، ورفع وعي الموظفين/ات القائمين/ات على الخدمات المرقمنة بالمحاكم.
- إعادة النظر في التكلفة المالية، حيث تقديم خيارات منخفضة التكلفة أو مجانية للفئات الأقل دخلًا، خاصة النساء في ظروف اقتصادية هشة.
- توسيع نطاق السيارات المتنقلة، لضمان وصول الخدمات إلى النساء في المناطق النائية أو الريفية، مما يخفف العبء عنهن ويوفر لهن الوقت والجهد، وضمان ألا يمثل ذلك عبئًا اقتصاديًا إضافيًا على الفئات الأكثر تهميشًا.
- تعزيز الشفافية والوعي المجتمعي، تنظيم حملات توعية تستهدف النساء لتعريفهن بالخدمات الجديدة وكيفية الاستفادة منها بطرق ميسرة.
- إشراك مؤسسات المجتمع النسوي في العمل على تدريب وتوعية الفئات المختلفة التي تتعامل مع النساء في مراحل التقاضي المختلفة، وما قبلها، وفي تصميم ومتابعة مؤشرات القياس الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية.